

Distr.: General
2 February 2009
Arabic
Original: Chinese/English

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

معلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء
الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقدمة
٢	ثانياً- الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	الصين
٣	الجمهورية التشيكية
٤	ألمانيا
٤	منغوليا
٥	جمهورية كوريا
٥	تركيا



أولاً - مقدّمة

- ١ - اتفقت اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها السادسة والأربعين المعقودة عام ٢٠٠٧، على إدراج بند عنوانه "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، في إطار خطة عملها الرباعية السنوات (الفقرة ١٣٦ بالوثيقة A/AC.105/891). ووفقاً لخطة العمل هذه، سوف تنظر اللجنة الفرعية أثناء دورتها الثامنة والأربعين في عروض تقدّمها الدول الأعضاء لتقارير عن تشريعاتها الوطنية.
- ٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرّخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، دعا الأمين العام الحكومات إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها الوطنية بحلول ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.
- ٣ - وقد أعدت الأمانة هذه الوثيقة استناداً إلى المعلومات الواردة بحلول ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من الصين والجمهورية التشيكية وألمانيا ومنغوليا وجمهورية كوريا وتركيا.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

الصين

[الأصل: بالصينية]

- ١ - تولي الصين أهمية كبيرة للتشريعات الخاصة بالفضاء، وقد اضطلعت منذ عام ١٩٩٨ ببحوث ودراسات ونقاشات متعمقة في هذا المجال، مما أدّى إلى بناء أساس قوي لمواصلة تعزيز هذه التشريعات.
- ٢ - ولم تسنّ الصين حتى الآن قانوناً متكاملًا خاصاً بالفضاء الخارجي، والقواعد المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية موجودة في لوائح مختلف الإدارات الحكومية.
- ٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، وضعت الصين "القواعد الإدارية لتسجيل الأجسام الفضائية" في محاولة لدعم تنظيم الدولة للأنشطة الفضائية ووضع نظام لتسجيل الأجسام الفضائية، ولتنفيذ التزاماتها كدولة طرف في اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي بفاعلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصدرت الصين لوائح مؤقتة بشأن منح الرخص للمشاريع المدنية للإطلاق في الفضاء.

٤ - وقد شرعت الصين في وضع لوائح بشأن الأنشطة الفضائية. وتمثّل إحدى مهامها الرئيسية على مدى الفترة المقبلة في دعم التشريعات الخاصة بالفضاء الخارجي. وقد بيّنت الخطة الخمسية الحادية عشرة للتطوير الفضائي الجوي بوضوح أن تطوير السياسات واللوائح الحكومية بشأن الفضاء الخارجي سيتسارع من أجل توجيه الأنشطة الفضائية الجوية وتنظيمها. وبغية توفير بيئة قانونية للإدارة طبقاً للقانون، ستمثّل الأولوية في المضي قدماً في إعداد لوائح الأنشطة الفضائية وسياسات للصناعة الفضائية الجوية وإصدارها، واستهلال العمل بشأن تشريعات الفضاء الجوي.

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - تدرك الجمهورية التشيكية أن أحد الاتجاهات الراهنة بشأن إعداد قانون الفضاء يتمثّل في قيام عدد متزايد من الدول باعتماد معايير وطنية تتعلق بتنظيم أنشطتها الرامية إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وقد تابع وفد الجمهورية التشيكية بانتباه كبير المناقشات التي جرت بشأن البند المذكور أعلاه داخل اللجنة الفرعية القانونية، التي سُنشئ الآن فريقاً عاملاً خاصاً لدراسة الردود الواردة من فرادى البلدان والمتضمنة معلومات عن تشريعاتها وأطرها التنظيمية المنطبقة على أنشطتها الفضائية.

٢ - وليس لدى الجمهورية التشيكية حتى الآن أي قانون وطني خاص أو أي لوائح خاصة أخرى يمكن تطبيقها على أنشطتها الفضائية. وفي هذه الأعمال، تلتزم الجمهورية التشيكية بالمبادئ والقواعد المتضمنة في معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء وغيرها من الاتفاقات التي هي دولة طرف فيها. وطبقاً للنظام الدستوري الوطني، تشكّل المعاهدات الدولية التي تصدّق عليها الجمهورية التشيكية جزءاً من النظام القانوني التشيكي ولها الأولوية على القوانين المحلية. وتحترم الجمهورية التشيكية أيضاً القرارات ذات الصلة التي تصدرها الجمعية العامة أو بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تشارك في عضويتها. وبالنسبة للعلاقات المحلية، تخضع أنشطتنا الفضائية للقواعد القانونية العامة التي تضعها سلطاتنا التشريعية والإدارية الوطنية المختصة.

٣ - ومع ذلك، فسوف تدرس الجمهورية التشيكية في المستقبل القريب مسألة ما إذا كان الوقت قد أصبح مناسباً لاستهلال عملية تشريعية تؤدّي إلى اعتماد قانون فضاء وطني أو إنشاء إطار تنظيمي خاص آخر لأنشطتنا الخاصة بالفضاء الخارجي. وسوف تكون النتائج المتوقعة للنظر في بند جدول الأعمال المعنون "تبادل عام للمعلومات عن التشريعات الوطنية

ذات الصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية" في اللجنة الفرعية القانونية وفريقها العامل الخاص، مفيدة بلا شك بالنسبة للبتّ في هذه المسألة.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

- ١ - تلتزم جمهورية ألمانيا الاتحادية في تشريعاتها الوطنية بتنفيذ تعهداتها الدولية. ولديها تشريعات متخصصة مرتبطة بالأنشطة الفضائية. وفي عام ٢٠٠٨، تم عمليا تنفيذ القانون الألماني الضامن للمصالح الأمنية لدى نشر بيانات السواتل العالية الاستبانة (قانون أمن بيانات السواتل) المؤرّخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ٢ - وقد نشأت الحاجة إلى تشريعات محدّدة بشأن التصريح بالنظم الساتلية للاستشعار عن بُعد وترخيصها ونشر البيانات التي يُحصل عليها بهذه الوسائل نتيجة لتطور هياكل الاستثمارات في المشاريع المتعلقة بالفضاء. فزيادة مشاركة جهات فاعلة خاصة في أحدث مشاريع الاستشعار عن بُعد، وخاصة المبالغ الهائلة من رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تتطلّب إطارا قانونيا شفافا وواضحا.
- ٣ - وينفّذ القانون المذكور أعلاه إجراء لإصدار التراخيص بشأن نشر بيانات الاستشعار عن بُعد الساتلية التي يُحصل عليها بواسطة نظم ساتلية عالية النوعية للاستشعار عن بُعد، وذلك من أجل ضمان الأمن القومي ومصالح السياسة الخارجية.
- ٤ - وخلال إجراءات التحقّق من الحساسية والتصريح يراعى المبدأ الثاني عشر من المبادئ المتعلقة باستشعار الأرض عن بُعد من الفضاء الخارجي (قرار الجمعية العامة ٦٥/٤١، المرفق)، وكذلك المحافظة على السلم والأمن الدوليين.
- ٥ - وتنشئ أحكام قانون أمن بيانات السواتل، المؤاتية للنشر التجاري، بحكم الواقع قاعدة بيانات واسعة يمكن لجميع الأطراف الثالثة الوصول إليها على أساس غير تمييزي.
- ٦ - وقد نُشرت في المجلد ٣٤، العدد ١، ٢٠٠٨، من مجلة *Journal of Space Law*، مقالة عن هذا الموضوع أتيحت خلال الدورة الأخيرة للجنة الفرعية القانونية.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

جرى وضع التعاريف التالية، وسوف تُدرج في التشريعات المحلية المنغولية:

(أ) تعاريف تتعلق بالأعمال ومسائل الجيوديسيا ورسم الخرائط المنصوص عليها في القانون المنقح بشأن الاتصالات لعام ٢٠٠١ والقانون الخاص بالجيوديسيا ورسم الخرائط لعام ١٩٩٧ والقانون الخاص بالإذاعة والتلفزيون لعام ٢٠٠٥؛

(ب) انضمت منغوليا لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. وفي المادة الثانية من هذه الاتفاقية، تشير عبارة "تقنيات التغيير في البيئة" إلى أية تقنيات لإحداث تغيير - عن طريق التأثير المتعمد في العمليات الطبيعية - في دينامية الكرة الأرضية أو تركيبها أو تشكيلها، بما في ذلك مجموعات أحيائها المحلية (البيوتا) وغلافها الصخري وغلافها المائي وغلافها الجوي، أو في دينامية الفضاء الخارجي أو تركيبه أو تشكيله. ووفقاً لدستور منغوليا، فإن جميع الصكوك الدولية التي تكون منغوليا طرفاً فيها تنفذ بنفس الطريقة التي تنفذ بها التشريعات الوطنية في جميع أنحاء الأراضي المنغولية.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]

قدّمت جمهورية كوريا نص القانونين التاليين: قانون ترويج التطوير في مجال الفضاء وقانون المسؤولية في مجال الفضاء. ويرد هذان القانونان في قاعدة بيانات قوانين الفضاء الوطنية الموجودة في الموقع الشبكي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي: <http://www.unoosa.org/oosa/en/SpaceLaw/national/index.html>.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

١ - تعلق تركيا أهمية على قانون الفضاء وتأخذ في الحسبان الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة لدى تصميم أنشطتها المتعلقة بالفضاء. ويمثل الانضمام إلى الاتفاقات الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة أحد أهداف سياسة تركيا في هذا المجال.

٢ - وفي هذا الصدد، أصبحت تركيا طرفاً في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٦٧) في عام ١٩٦٧ واتفاقية إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي (١٩٦٨) واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية (١٩٧٢) واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي

(١٩٧٥) في عام ٢٠٠٤. ويجري التصديق على الاتفاق المنظم لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى (١٩٧٩) في الجمعية الوطنية الكبرى التركية.

٣- وتقوم تركيا بوضع تشريعاتها الوطنية وإطارها التنظيمي على أساس هذه الصكوك الأولية. ويتمثل الهدف الابتدائي في هذا السياق في إنشاء وكالة الفضاء التركية، ومن ثم اعتماد سياسة وطنية بشأن الفضاء في نهاية المطاف. وقد وُضع مشروع القرار الخاص بإنشاء وكالة الفضاء التركية والإعداد للسياسة الوطنية بشأن الفضاء في صيغته النهائية وقدم إلى الحكومة من أجل الشروع في عملية التصديق.

٤- وتتمثل أساسيات وأولويات سياسة تركيا الوطنية بشأن الفضاء في سياق هذه الوثائق فيما يلي:

(أ) المواءمة بين التشريعات الوطنية والقانون الدولي ووضع الإطار التنظيمي الوطني في صيغته النهائية في أقرب وقت؛

(ب) وضع برامج تدريبية في موضوع قانون الفضاء لتوفير تعليم متخصص؛

(ج) رصد تنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة واتفاقياتها في المنتديات الدولية بانتظام؛

(د) المشاركة بنشاط في جميع الأنشطة الدولية المتعلقة بالفضاء، لا سيما تلك التي يجري تنظيمها في إطار الأمم المتحدة.